

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

مداخلة

معالي السيد عبد المجيد تبون ،  
وزير السكن والعمران والمدينة  
أمام

ندوة الامم المتحدة للاسكان والتنمية الحضرية المستدامة  
(HABITAT III)

كيتو، 17-20 أكتوبر 2016

سعادة،

السيد رافايل كوريا دلقادو، رئيس جمهورية الاكوادور،

سعادة، السيدات والسادة رؤساء الدول والحكومات،

السيد الامين العام لمنظمة الأمم المتحدة،

السيدات والسادة رؤساء الوفود،

السيد الرئيس، فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، منح لي الشرف بتعييني، بصفتي عضو في الحكومة، مكلف بقطاع السكن والعمران والمدينة، قصد تمثيل الجزائر في هذا الحدث العالمي، ندوة الامم المتحدة للاسكان والتنمية الحضرية المستدامة (HABITAT III)، وكلفني بأن أعرب لكم عن تحياته الحارة، وكذا تشجيعاته و تمنانه للبلد المنظم.

يسعدني أن أشارك الى جانبكم في هذه الندوة التي تنعقد في بلد جميل الإكوادور، بعد عشرين سنة من تلك المنعقدة باسطنبول في سنة 1996 (HABITAT III)، وكان هدفها اعادة تفعيل الالتزام العالمي لصالح التنمية الحضرية المستدامة، في ظرف تميزه تحديات جديدة مرتبطة بالتعمير.

ترحب الجزائر بأهمية الاهداف الموكلة لهذا الحدث العالمي البارز الذي يشكل فرصة حاسمة ل:

(أ) من جهة ، للقيام بتقييم التطور المسجل في ميدان السكن والتعمير منذ التعهدات المتخذة من طرف الدول، خلال مؤتمر الامم المتحدة الثاني للاسكان والتنمية الحضرية المستدامة (HABITAT III)، ثم خلال المصادقة على اهداف الالفية للتنمية (عددها ثمانية 08)، في سنة 2000 بنيويورك ، من طرف بلدان

العالم وكذا كافة المؤسسات الدولية الكبيرة للتنمية و التي كان آجالها المشترك  
حدد بسنة 2015.

(ب) من جهة أخرى، القيام بدراسة دقيقة، على ضوء التطور المسجل و النقائص  
الواجب معالجتها، لاشكالية السكن و التنمية الحضرية المستدامة، في ظل  
التحديات الجديدة، المرتبطة، كما نعلم، بكون أن حسب التوقعات المحددة  
لإفاق 2030، ما يقارب 3/2 من سكان العالم (حوالي 5 مليارات من  
السكان) سوف يعيشون في المدن.

تشير كذلك هذه التوقعات الى أنه في آفاق 2050، سيتزايد سكان العالم بالضعف، مما  
يضع ظاهرة التعمير من ضمن أحد التوجهات الأكثر تحولا في القرن الواحد والعشرين".

بالنظر إلى هذا الهدف، واعتمادا على توجهات المماثلة الملاحظة في الجزائر الذي تظل  
تواجه كذلك مسار النمو الحضري السريع الذي تفسره عوامل تاريخية، جغرافية، اقتصادية و  
اجتماعية في بداية الاستقلال، وتلك المتعلقة بالأمن خلال فترة الإرهاب الأعمى والدموي،  
السيد رئيس الجمهورية واعتمادا على خبرته الطويلة في العلاقات الدولية واستعانة بتجارب  
الدول في ميادين التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و على وجه الخصوص مجالات السكن  
والتنمية الحضرية المستدامة اللذان سوف يشكلان المواضيع المركزية التي سيتم مناقشتها في  
هذه المناسبة، حيث يقدر تقديرا عاليا رغبة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية  
(ONU-HABITAT) في العمل على تبني من طرف دول الأعضاء مذكرة حضرية جديدة  
لسنة 2030 وكذا برمجة جدول أعمال هذا المؤتمر.

هذا، مع مراعاة الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة (ODD) لما بعد 2015، التي تم تبنيها والمندرجة ضمن منطق استمرارية أهداف الألفية للتنمية (OMD) التي عددها ثمانية، خصوصا الهدف المتعلق بالمدن و المجموعات المستدامة.

السيد رئيس الجمهورية، كلفني كذلك بتمني النجاح الكبير في أشغالنا مجددا في هذا الإطار الخراطه و دعمه، للتقييمات و التوصيات التي صاغتها المجموعات الجهوية التي تتبع لها الجزائر.

السيد الرئيس،  
الحضور الكريم

اسمحوا كذلك أن أشير إلى أن الجزائر، فضلا عن مشاركتها النشطة في المرحلة التحضيرية داخل المنظمات الجهوية، التي هي عضو، قدمت تقرير وطني على غرار دول الأعضاء الأخرى.

يتضمن هذا التقرير بشكل جدي:

- 1) إشكاليات السكن والتنمية الحضرية المستدامة في الجزائر،
- 2) تحدياتها وكذا الرهانات التي تفرضها تحضيراً للمذكرة الحضرية الجديدة،
- 3) كما يتضمن أيضا أهم النتائج المحققة من السياسة المباشرة من قبل السيد رئيس الجمهورية في هذا المجال، منذ تنصيبه لأول مرة رئيسا للبلاد في سنة 1999.

هذه السياسة، التي جسدها الحكومة خلال الفترة الممتدة من 2000 الى 2015، في اطار البرامج الخماسية الثلاثة المتتالية، والبرنامج الرابع الذي يمتد من سنة 2015 الى 2019 هو بدوره في طور التنفيذ، سمحت للجزائر في مدة 15 سنة، بتحقيق العديد من الأهداف من ضمنها تلك المسطرة في سنة 1996 باسطنبول (HABITAT II)، وتلك المسطرة في نيويورك في سنة 2000 أهداف الألفية للتنمية (OMD) وكذلك الأهداف المتبناة في سنة 2005، في إطار المبادرة المقدمة من طرف منظمة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ONU-HABITAT)، الذي كرس في العشرية 2005-2015، هدف "مدن خالية من سكنات غير لائقة".

بهذا الشأن، تم تحويل ما يقارب 200.000 عائلة تقطن بالبيوت القصدية الى سكنات جديدة، منها 45.000 عائلة بالجزائر العاصمة.

وقبل أن أعرض عليكم هذه النتائج، في خطوطها العريضة، اسمحوا لي أن أذكر أمامكم الوضعية التي كانت سائدة في الجزائر سنة 1999، عشية تنصيب رئيس الجمهورية، في عهده الأولى، رئيسا للبلاد.

الإرث الثقيل لكي لا أقول الكارثي.

إن البلاد مرت بأزمة متعددة الإشكال معقدة جدا، سواء على الصعيد الاقتصادي و الاجتماعي أو على الصعيد السياسي و خاصة الصعيد الأمني.

بلاد مدمرة، تقدر الخسائر بالمليارات الدولارات، ما يقارب 200.000 قتيل، حيث تحولت المدن إلى أحياء قصديرية ، بسبب النزوح الجماعي من المناطق الريفية نحو المدن الكبرى هارين من المجموعات الإرهابية.

في ذلك الوقت، أحصت الجزائر أكثر من 350.000 عائلة تسكن في البيوت القصديرية، زيادة عن العجز المسجل في السكن الذي قدر بـ 3.000.000 وحدة سكنية.

هذا النزوح الريفي نحو المدن الذي جاء تبعا لذلك المسجل بعد الاستقلال، مما أدى اضطراب كلي للتوزيع المساحي للسكان.

في هذا الإطار ، وفي سنة 1962 عند الاستقلال، يشير الإحصاء إلى أن 65% من الجزائريين يعيشون في المناطق الريفية و 35% يعيشون في المناطق الحضرية.

اليوم، إنعكست الأرقام كلياً، بحيث أن 65% من الجزائريين يعيشون في المناطق الحضرية و 35% يعيشون في المناطق الريفية.

بذلك، فقد عرفت المدن نمواً ديمغرافياً معتبراً، غير متحكم فيه مع ما يحمله من سوء المعيشة والاحتياجات الحيوية التي لم يتم تلبيتها وهي الماء، الكهرباء والغاز...

على سبيل المثال، الجزائر العاصمة أحصت عند الاستقلال 450.000 نسمة، واليوم تحصي 5.000.000 نسمة، أي أكثر من عشر مرات.

وهران المدينة الثانية، أحصت في سنة 1962، ما يعادل 250.000 نسمة، ويبلغ عدد سكانها اليوم 1.150.000 نسمة.

في هذا السياق، هذه هي الوضعية التي كانت سائدة عندما شرع رئيس الجمهورية في أول برنامج تنموي الذي كان يهدف إلى تحضير الجزائريين للمصالحة فيما بينهم، وأن يتصالحوا مع بلدهم و مع مستقبلهم واستعادة كرامتهم المفقودة تحت وطأة الأزمة المتعددة الجوانب.

هذا البرنامج كان في الواقع، أعد لإعادة المصالحة بين المواطن وبلده وذلك من خلال إعادة الطابع الاجتماعي المحض الذي تتمتع به الجزائر منذ استقلالها، من خلال تحسين الشروط المعيشية للمواطنين، الذين عانوا كثيرا خلال السنوات الصعبة جدا للقرن العشرين "السوداء" والأزمة الاقتصادية الأولى الناجمة عن تراجع السريع لأسعار البترول في 1984 و 1985 و النتائج المترتبة من حيث الآثار الاجتماعية و التعديل الهيكلي التي تلاها.

يتعلق الأمر بـ:

- استرجاع الأمن الأمثل في المدن والأرياف الجزائرية،
- السماح بحصول أكبر عدد ممكن من المواطنين على سكن ملائم، في بيئة مزودة بكافة المرافق الضرورية للعيش الكريم (سكن مدمج).
- تدارك كل النقائص المسجلة في المياه، الكهرباء، التطهير الصحي، المدارس، الثانويات والجامعات....
- خلق أكبر عدد ممكن من مناصب شغل، التي تسمح بامتصاص تدريجيا البطالة التي كانت موجودة، آنذاك قدرت نسبتها في أعلى مستوياتها بـ 20% في سنة 2000).
- إعادة بعث برنامج الاستثمار العمومي، لاسيما في الميادين ذات الأولوية كالزراعة، التكوين، الصحة و البنى التحتية...

بعبارة أخرى، يتعلق الأمر بالقضاء تدريجيا على الفوارق الاجتماعية والمساحية الموجودة والمرتبطة بالتوزيع غير المتزن للسكان والنشاطات الاقتصادية و الحضرية، المتمركزة في المدن الشمالية للبلاد (ظاهرة التسحل) لاسيما:

- من خلال منح تحفيزات لتغيير موقع النشاطات الإنتاجية و الخدمات المتمركزة اليوم في المناطق الساحلية لهذه الأقاليم، في إطار سياسة التوازن الجهوي، خاصة فيما يخص الجنوب و أقصى الجنوب للبلاد. وبذلك، كل دوائر الجنوب و أقصى الجنوب تضم اليوم مطار، جامعة أو مركز جامعي، العشرات من الثانويات والمتوسطات، الإنارة الكلية بحيث بلغت النسبة الوطنية 92% مع السعر المرجعي الذي يضاف إليه الاستجابة الكلية للاحتياجات من الماء و التطهير الصحي.

بهذا الشأن، أذكر على سبيل المثال تمناست في حدود النيجر التي تبعد 2.200 كلم من الجزائر العاصمة، بحيث تم انجاز مشروع ضخم لفائدتها لتزويدها بالمياه الصالحة للشرب، أي تحويل من عين صالح إلى تمناست على مسافة 75 كلم، بقنوات مزدوجة وهو المشروع الذي كلف حوالي 3 ملايين دولار أمريكي.

- تشجيع أيضا، إنتاج العقار الحضري، على شكل تجزئات مهينة من طرف الدولة، موجهة للبناء الذاتي من طرف المواطنين لسكناتهم، من خلال منحهم إعانات مالية عمومية مباشرة..

السيد الرئيس،

الحضور الكريم،



إن السياسة المتبعة في ميدان السكن منذ بداية عشرية 2000 ، كانت دوما تهدف إلى تحقيق هدفين:

1. امتصاص العجز المسجل في السكنات، المقدر بثلاثة ملايين وحدة سكنية، في نهاية سنة 1999،

2. القضاء على البيوت القصديرية التي انتشرت على وجه الخصوص، بضواحي مدن التراب الوطني.

وبهذا الصدد، تكمن الإستراتيجية المرسدة أساسا في :

- تطوير عرض عقاري للسكنات بتنوع الصيغ،
- استبدال تدريجيا السكنات الهشة بسكنات جديدة، بما يسمح بتحقيق هدف القضاء الكلي على البيوت القصديرية، خصوصا تلك المشيدة في ضواحي المدن الكبرى في آجال محددة.

في هذا الإطار، يسعدني كثيرا أن أعلن للحضور الكريم، بأن العاصمة الجزائرية، هي العاصمة الأولى على المستوى الإفريقي و العربي التي نجحت في تحدي القضاء على البيوت القصديرية التي كانت متواجدة داخلها، محيطة بضواحيها و مشوهة لصورتها، سواء على الصعيد المعماري أو على صعيد التعمير.

وبذلك، تم إعادة إسكان 45.000 عائلة في سكنات جديدة، مزودة بكافة المرافق المياه، الغاز الكهرباء و مساحات اللعب للأطفال.

هذه النتيجة التي يفتخر الجزائريين بتحقيقها تحت القيادة الرشيدة للرئيس، يضاف إليها إنجازات أخرى تستحق أيضا، في رأيي، الإشارة إليها أمام الحضور الكريم وهي:

- عدد السكنات المنجزة خلال الفترة 2000-2015، حيث بلغت 2.900.000 وحدة سكنية، بمختلف الصيغ، منها 60% سكنات منجزة في الوسط الحضري و 40% من السكنات أنجزت في الوسط الريفي ووجهت لتشجيع تثبيت سكان الأرياف.

- تتوزع كل حصة من صيغ من هذا المجموع، كما يلي:

- (1) السكنات من النوع الاجتماعي التجاري، الممولة كليا من طرف ميزانية الدولة، تمثل 30%،

- (2) السكنات الحضرية المدعمة من طرف الدولة والموجهة للفئات الاجتماعية ذات الدخل المتوسط تمثل 15%،

- (3) السكنات الريفية، المدعمة أيضا من طرف الدولة تمثل 40%،

- (4) السكنات من النوع الترقوي ذات الطابع التجاري، تمثل 15%.

وبذلك، فقد سمح لنا المجهود الكبير المبذول من طرف الدولة، بصفة مدعمة، منذ بداية عشية 2000، بتقليص بشكل معتبر العجز الموجود في السكنات وجلبه إلى مستوى يقدر بحوالي 400.000 وحدة سكنية، الذي هو مستوى مقبول.

إن الامتصاص الكلي لهذا العجز الذي هو متوقع في سنة 2018، سوف يضع حدا نهائيا لأزمة السكن، التي استمرت عشرات السنين، وأصبحت لا تحتمل في سنة 1999 بعجز متراكم يقدر بـ 300.000 وحدة سكنية التي تضاف إليها أزيد من 500.000 طلب ناجم عن التطور الديمغرافي.

السيد الرئيس،  
الحضور الكريم،

اسمحوا لي قبل، أن أختتم هذا الجانب المتعلق بالسكن، أن أضف بعض المؤشرات الرقمية التي تبين أيضا نتائج السياسة التنموية المجسدة من طرف رئيس الجمهورية، لاسيما:

1. نسبة شغل السكن ( مؤشر الراحة)، سجل تطورا مهما خلال هذه الفترة، بحيث كان في سنة 1999 يقدر بـ 7 أفراد في السكن، ليصبح 4,5 فرد في سكن في سنة 2015 ، وبذلك يصل إلى معدل يناسب ذلك المسجل في البلدان المتطورة.

2. نسبة الربط بالشبكات ( الكهرباء، الغاز و الماء) تظهر ضمن النسب المرتفعة جدا في الحوض المتوسط.

- الربط بالكهرباء، وصل إلى 98%، مع التزود بالطاقة الشمسية بالنسبة لسكان أقصى الجنوب في حدود المالي، النيجر و موريتانيا.

- الربط بالغاز الطبيعي وصل 60% .

- الربط بالمياه الصالحة للشرب وصل 85 % مما يجعل الجزائر من بين البلدان النادرة المسماة "بالجافة" التي تمكنت من معالجة مشكل المياه الصالحة للشرب على مدار عشرين سنة.

- الربط بالتطهير الصحي وصل 95%.

3. نسبة التمدرس في الجزائر وصلت 99%، بما في ذلك البنات.

عدد التلاميذ الذين يزاولون الدراسة في الطور المتوسط و الثانوي، يتجاوز كثيرا 10 ملايين، أي ربع سكان البلاد.

الجامعات والمدارس الكبرى الجزائرية تستقبل من جهتها 1,5 مليون طالب.

هذا مع التوضيح أن الدراسة في الجزائر هي بالجمان ، مثلها مثل النقل لكافة الطلاب و الإيواء بالنسبة لـ 75%.

4. نسبة البطالة التي تجاوزت 20% في سنة 1999، تم جلبها في سنة 2015 الى

مستوى أدنى يقدر بـ 10%. مستوى تم تأكيده من طرف الصندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

كما أن أنه لا بد من الإشارة الى التطور الملحوظ المسجل في متوسط العمر، الذي وصل 77 سنة، بعدما كان يقدر بـ 54 سنة. و هو إشارة واضحة على التحسن الإجمالي لنوعية معيشة المواطنين.

5. في نفس الإطار، وصل إجمالي الناتج المحلي في سنة 2014، إلى 17.731 مليار دج (أي حوالي 221 مليار دولار أمريكي ) بزيادة تقدر بـ 4% مقارنة بسنة 2013.

- بذلك وصل الناتج الداخلي الخام 5460 دولار للفرد.
- قطاع البناء والأشغال العمومية والري النشط جدا، ساهم سنويا على مدى السنوات الثلاثة الأخيرة، بنسبة تقدر من 10 إلى 13 % من إجمالي الناتج الداخلي الخام.

كما أشير في هذا الإطار إلى أنه زيادة على التجنيد الأمثل لوسائل الانجاز الوطنية التي سجلت تطورا ملحوظا على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PMI-PME)، بما في ذلك ميدان إنتاج مواد البناء، لمواجهة ضخامة البرامج (السكنات، التجهيزات العمومية وهياكل قاعدية أخرى مرتبطة)، لجئت الجزائر، بنسب مقبولة، إلى الاستعانة بوسائل الانجاز الأجنبية، على أساس القائمة القصيرة المعدة بالصرامة.

6. في الأخير، ومن أجل السماح بضمان الصرامة الضرورية والنزاهة و الشفافية المطلوبة، في مجال الحصول على السكن العمومي الممول أو المدعم من طرف الدولة، تم وضع إجراءات تنظيمية جد صارمة.

في الأساس، هناك بطاقة وطنية تحصي المواطنين الذين استفادوا من السكن، قطعة أرض صالحة للبناء، أو من إعانة عمومية للسكن، وضعت و دعمت منذ سنة 2012، لتفادي أي خطر محتمل أو انحراف في عملية منح السكن التي يمكن أن تفضي إلى إنعدام ثقة المواطنين التي يوليها رئيس الجمهورية إهتمام بالغ.

حيث أحصت البطاقية بالسلب إلى غاية اليوم ما يقارب 650.000 شخصمن بين 6 ملايين مسجل.

السيد الرئيس،  
الحضور الكريم،

اسمحوا لي أن أخذ مدة قليلة من وقتكم ، لأعرض عليكم بأكبر اختصار ممكن، الجزء الثاني من عرضي والمخصص لإشكالية التنمية الحضرية في بلادي، الموضوع الآخر للمؤتمر .HABITAT III

إن التوجه الملاحظ في الجزائر في مجال التنمية الحضرية، لا يختلف كثيرا عن ذلك الملاحظ على المستوى العالمي.

في الواقع، كنا أمام تنمية حضرية متسعة، مع نتائجها التي لا يمكن تخيلها، من حيث الفوارق الاجتماعية المساحية، التي ترجع عموما إلى التوزيع غير المتزن للسكان والنشاطات الاقتصادية الذي يمكن أن يشكل خطرا على الانسجام الاجتماعي كما أشرت إلى ذلك سابقا.

بناء على تعليمة السيد رئيس الجمهورية، فان الحكومة في سنة 2012، منعت كليا إنجاز الأحياء السكنية المسماة بالمرقد، وفرض لزاما إنجاز تجهيزات التسلية ، الصحة ، التربية و الأمن.

إن المؤشرات الأكثر دلالة لهذا التطور هي كالتالي:

1) بين سنة 1966 (أربع سنوات بعد نيل الاستقلال) و2008 أي 04 عشريرات،  
انتقل عدد السكان الحضري من:

- 3,7 مليون نسمة ما يوافق 3/1 من العدد الإجمالي للسكان أي 12  
مليون.

- 22,4 مليون نسمة من العدد الإجمالي للسكان المتمثل في 34 مليون  
أي 3/2.

وبذلك، خلال أربع عشريرات تضاعف عدد السكان الحضري بستة مرات، في حين  
تضاعف عدد السكان الإجمالي بثلاث مرات، منتقلا من 12 إلى 34 مليون نسمة  
(40 مليون حاليا).

2) تطور عدد التجمعات الملاحظ خلال نفس الفترة، أخذ من جهته ، توجه مماثل، إذ  
انتقل من:

- 1787 تجمع حضري، منها 95 فقط تم تصنيفها بالحضرية، إلى،  
- 4563 تجمع حضري، منها، 751 مصنفة بالحضرية.

أي بزيادة تقدر بـ:

- مرتين ونصف بالنسبة لجميع التجمعات،

- وما يقارب 8 مرات بالنسبة للتجمعات الحضرية.

3) التجمعات من 100.000 نسمة وأكثر، تضاعف عددها بعشر مرات، حيث  
انتقل من أربع تجمعات إلى 40 تجمع خلال نفس الفترة.

السيدات والسادة

## الحضور الكريم

إن عملية التعمير بالجزائر، كما توضحه مؤشرات التطور هذه، قد تمت بوتيرة لم يتم إستباقها بالشكل الكافي، مما أدى إلى صعوبة التحكم فيها.

غير أن هذا أدى بالسلطات العمومية إلى التزود بالتشريع والتنظيم الملائمين للذات أفضيا إلى استحداث أداة التخطيط المساحي والحضري الملائمين، التي تسمح بتأطير ظاهرة التوسع الحضري هذه التي تشكل بدون شك أحد التحديات الأكثر الأهمية خلال السنوات المقبلة، ما يبرر بدون شك تسطير برنامج جديد للمدن على شكل مذكرة حضرية جديدة لسنة 2030، مثلما هو منتظر من هذا المؤتمر.

أخيرا، وقصد اختتام هذا الجانب، أود كذلك أن أشير على سبيل المثال الى أنه بهدف تعزيز قدراتها في التحكم في التوسع الحضري، التي فرضت متطلباتها في بعض الأحيان مشاكل تحكيم قاسية في النزاعات المرتبطة بتسخير العقار الموجه للتعمير، تزودت السلطات العمومية بمجموعة من أدوات التأطير على المستوى الوطني والجهوي والمحلي.

ويتعلق الامر ب :

- المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، التي بفضل توجيهاته تم إنشاء أربع مدن جديدة، مدينتين منها تهدف إلى التخفيف على منطقة الجزائر العاصمة، التي يزيد اكتضاؤها مع بقاء جاذبيتها قوية.
- المخطط الجهوي ل (منطقة برنامج)،



- المخطط الجهوي لتهيئة مساحات المدن الكبرى التي تخص حاليا أربع مدن كبيرة التي يتجاوز عدد سكانها 300.000 نسمة والتي لها طابع المدن الكبرى (الجزائر، قسنطينة ، وهران وعنابة)،
- مخطط تهيئة الولاية ،
- المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير على مستوى البلديات (مرفق بمخطط شغل الأراضي)،
- بالإضافة إلى مخططات خاصة أخرى ، لاسيما تلك المتعلقة بتهيئة المدن الجديدة والأقطاب الحضرية...

تعتمد أدوات التخطيط المساحي والعمراني على مبدأ اللامركزية الموجود في كل السياسات التنموية المجسدة من طرف السلطات العمومية، والتي تهدف إلى تدعيم الانسجام الاجتماعي بتصحيح الفوارق على كل المستويات (المدينة- الريف، المدينة-المدينة، أحياء نفس المدينة...)

وفي هذا الإطار، تمت مباشرة برامج معتبرة لإعادة تهيئة الأنسجة العمرانية المتدهورة والتحسين الحضري، تبعا لتوجيهات رئيس الجمهورية على مستوى جميع التجمعات دون تمييز.

كما أن البرامج الخاصة المتعلقة بإعادة تهيئة المباني القديمة في المدن الكبرى قد تم تجسيدها، (تمس أساسا البنايات التي لها طابع ثقافي وتاريخي).

السيد الرئيس،  
السيدات والسادة،

تلکم هي النقاط التي بدت لي ملائمة لعرضها عليكم بمناسبة هذا الحدث العالمي المهم.

اسمحوا لي قبل الختام أن أوجه باسم الجزائر إلى السيد رئيس جمهورية الإكوادور، شكري الخالص لحسن الضيافة التي خصصت لنا منذ وصولنا إلى هذا البلد الرائع وكذا تهانينا للتنظيم الممتاز على كافة الأصعدة لهذا الحدث العالمي.

كما أود أيضا أن أشيد باسم رئيس الجمهورية، بالسيد الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، لقيادته ولكافة أعضاء مؤسسته، وخاصة المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-HABITAT) للمجهودات المبذولة من طرفهم، وكذلك لنوعية الشراكة التي تربطنا بهذه المنظمة.

أشكرکم على حسن الإصغاء الانتباه.